

دولة إسرائيل وزارة المالية

شعبة كبيرة تكنولوجيات رقمية ومعلومات في وزارة المالية (يُشار إليها فيما يلي بـ: "صاحب الدعوة") تنشر بهذا مناقصة علنية رقم 04/2023 لشراء ترخيص لأداة بنية تحتية لصالح وزارة المالية (يُشار إليها فيما يلي بـ: "المناقصة").

فترة التعاقد تصل إلى سنتين، محفوظة لصاحب الدعوة إمكانية لتمديد التعاقد بـ 3 فترات أخرى لمدة سنة واحدة في كل واحدة منها.

الشروط الإدارية للاشتراك في المناقصة وباقي شروط المناقصة كافة مفصلة في مستندات المناقصة الكاملة. شروط الحد الأدنى الملزمة للمشاركة مفصلة في البند 2 من مستندات المناقصة.

فيما يلي تفصيل شروط الحد الأدنى المهنية :

1. في كل سنة من السنوات 2020 - 2022 زود مقدم العرض، بنفسه أو عن طريق شركة مرتبطة به، ترخيصاً لأداة بنية تحتية، لصالح 5 من بين عائلات أدوات البنية التحتية المفصلة أدناه، بحجم سنوي تراكمي (لكافة أدوات البنية التحتية سوية) لا يقل عن 5 مليون ش.ج.

- Web Gateway
- Fortinet Firewall
- Remote Access
- مراقبة Active Directory
- رقابة Local Admin
- Security Information Event Management
- Intrusion Prevention System
- منظومة تشغيل Enterprise Server Linux

2. زود مقدم العرض، بنفسه أو عن طريق شركة مرتبطة به، ترخيصاً لزيائن (الذين هم ليسوا مقدم العرض أو شركة مرتبطة به) لصالح ما لا يقل عن 3 من بين الأدوات المفصلة في

الملحق 5 - من فصل ب من المناقصة لاستمارة عرض السعر، خلال السنوات الـ 3 التي سبقت موعد نشر المناقصة.

3. مقدم العرض أو المقاول الثانوي من قبله مؤهل لتزويد خدمات لمنتجات **Fortinet**.

يمكن التحميل، بدون مقابل، اعتبارًا من التاريخ الموافق 24/3/2023 من الموقع الإلكتروني الخاص بمديرية المشتريات الحكومية، وعنوانه: www.mr.gov.il تحت عنوان المناقصات الوزارية. جزء من مستندات المناقصة هو سري ويمكن الحصول عليه بعد التوقيع على تعهد بالحفاظ على السرية، بموجب تعليمات البند 1.1.5 من المناقصة.

الموعد الأخير لتقديم أسئلة استيضاح هو التاريخ الموافق 19/4/2023 .

جهة الاتصال الخاصة بهذه المناقصة : السيدة أوسنات ترجمان عبر البريد الإلكتروني : osnatt@mof.gov.il

الموعد الأخير لتقديم العروض للمناقصة هو التاريخ الموافق 9/5/2023 عند الساعة 12:00 ظهرًا.

سيتم تقديم العروض للمناقصة إلكترونيًا، على النحو الموضح في مستندات المناقصة.

مقدم العرض لا يلتزم باختيار أي عرض كان، وسيجوز له إلغاء المناقصة بشكل كامل أو جزئي، أو رفضها لأسباب تتعلق بالميزانية، أو تنظيمية أو لأي سبب آخر - وفقًا لتقديره الحصري، حسب نص مستندات المناقصة.

يوضح أن التعليمات المشمولة ضمن كراس المناقصة تغلب على ما جاء في هذا الإعلان.